وزير الإدارة المحلية في الجلسة الأولى لمجلس محافظة ريف دمشق

مخلوف: لا يوجد استثناء والقانون يطبق على الجميع بدءاً من رخصة البناء إلى أي معاملة أخرى

عبد المنعم مسعود

تصدر حضور وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف المشهد في مجلس محافظة ريف دمشق الذي بدأ جلسته الأولى من دورته الأولى العادية للعام الحالي وذلك بحضور كل من محافظ الريف وأمين فرع الحزب ورئيس مجلس المحافظة.

وقال مخلوف: إن المحافظة تعرضت لأقسى أشكال الاستهداف من الإرهاب وأن أهلها كانوا على قدر المسؤولية مشكلة أنموذجاً لكل أبناء الوطن ليكون المستقبل مشرق في ظل التحامهم مع الجيش ومؤسسات الدولة تجاه الحرب الكونية التي شنت على البلد والتي فشلت وكل المؤشرات تؤكد على الانتصار.

وتوجه الوزير للأعضاء بالقول: إن محافظة الريف أمانة لدى مجلسكم ومجالس الوحدات الإداريـة من مدن وبلدات، مؤكداً أن دور الإدارة المحلية يجب أن يكون متصاعداً، وخصوصاً أن ٨٠ بالمئة من القضايا التي تعمل عليها الإدارة المحلية تلمس حياة المواطن بشكل مباشر سواء كانت خدمية أم تنموية.

وطالب مخلوف الأعضاء بعدم تفويت الفرصة والاستفادة من كل قرش مخصص للمحافظة وكل قرش لا يصرف بمحله يذهب من مصلحة المحافظة، لذلك يجب استثمار كل الاعتمادات لمصلحة المشروعات الحيوية والتي تخدم الشريحة الأكبر، مطالباً إياهم بالابتعاد عن التوسع الأفقي في المشروعات، وإنما التركيز على المشروعات التي يمكن إنجازها، موضحاً أن الواقع الحالي قياساً بالظروف السابقة يعتبر ممتازاً.

ورأى مخلوف في انتخابات الإدارة المحلية فرصة كبيرة ملؤها الأمل والتفاؤل مبيناً أن التنمية رقم أساسي بأولويات الوزارة التي بدأت بالتركيز على هذا المحور منذ سنوات ورصدت اعتمادات لـ٣١ مشروعاً لبعض الوحدات الإداريـة في الريف وأن حصة المحافظة لهذا العام ستكون جيدة مما سيرصد من الموازنة للمشروعات التنموية.

وأشار مخلوف إلى أن المقصود بالمشروعات المطلوب إنجازها بسرعة وفي العام نفسه هي المشروعات التي تقرب تكلفتها بين ٤٠ إلى ٥٠ مليون ليرة فبعض المحافظات بدأت بمشروعات قيمتها مئات الملايين ولن تنتهي بسنوات لذلك بالمشروعات التنموية المقصودة مثل معمل خياطة أو مشغل صغير والتي تؤمن فرص عمل أيضاً.

ووفقاً لوزير الإدارة المحلية فإنه لا توجد استثناءات بالقانون فهو يطبق على الجميع بدءاً من رخصة البناء وانتهاء بأي معاملة وما يعطى للمواطنين يعطى للجميع، كاشفاً أن بعض المكاتب التنفيذية في المحافظات يعرض عليها ما هو خارج اختصاصها، وموضحاً أكثر أن بعض الأشياء المخالفة تعرض على المكاتب التنفيذية ويؤخذ بها قرار وبالتالي تشرع، متوجهاً بعد ذلك لمحافظ الريف لتأكيد أو نفي ما قاله ليكون جواب المحافظ «والله حسب رئيس المكتب».

أبنية آيلة للسقوط

وقال مخلوف: إن هناك نظاماً عمم على جميع الوحدات الإدارية لجرد الأبنية الآيلة للسقوط مبيناً أن الوزارة لن تسمح لأي عائلة بأن تقطن في مبنى آيل للسقوط لذلك فإن كل بلدية مسؤولة مسؤولية كاملة إلا تسمح لشاغل أن يبقى تحت خطر مطالباً البلديات خلال شهر إذا ما وجدت مبانٍ ويوجد فيها قاطنون يتم الإخلاء، مستدركاً قد تكون ظروف الناس صعبة لكن مراكز الإيواء مفتوحة لمن يرغب أما المبنى فإما أن يهدم أو يدعم إذا كان وضعه يسمح بالتدعيم.

ووفقاً لوزير الإدارة المحلية فإن هناك تأخيراً في تنفيذ المشروعات في الوحدات الإدارية موجهاً بالتدقيق بكل وحدة إدارية وما هو مخصص لها، مؤكداً أن عملية دراسة وتصديق أي عقد في الوزارة لا تستغرق أكثر من أسبوع، فإما بالموافقة وإما بالرفض، مبيناً أن القانون المالي للوحدات الإدارية هو الأساس والأصل في تكوين المحفظة المالية لهذه الوحدات، على حين أن الموازنات الاستثمارية والمستقلة في كل محافظة هي لدعم أجهزتها صحة وتربية وخدمات فنية وغيرها.

التواصل مع الناس

ويؤكد مخلوف أن عمل الإدارة المحلية والوحدات الإدارية ليس بالجلوس بالمكاتب وانتظار الناس لتأتي وتسأل وتترجى فهذا خطأ، وإنما يكون العمل مع الناس فصاحب مخالفة البناء يجب معالجة المخالفة منذ البداية وفق القانون وليس الانتظار حتى يبني وعندها يتم مساومته بين الهدم أو دفع المعلوم، مطالباً أعضاء المجلس بالتواصل مع الناس والشعور بمشاكلهم وأن تكون القرارات نابعة من الناس ومصلحتهم، مشيراً إلى أهمية المبادرات الخيرية، وخصوصاً أننا مقبلون على شهر رمضان، مطالباً بشكل عام بزرع الثقة لدى المتبرع بأن يرى نتاج ما تبرع به وهو ما سيدفع آخرين للمساهمة والمبادرة.

المناطق الصناعية والحرفية

وبين مخلوف أن المناطق الصناعية والحرفية لها الأولوية وكل ما يتطلب نجاحها موجود لدى الوزارة، فقط قولوا ما تريدون لنعطي ذلك بالتدريج من أجل صرف الأموال في محلها، مشدداً على أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي يمكن تنشيطها من خلال شرعنتها عبر ترخيص مزاولة المهنة الذي تصدره الوحدة الإدارية ما يحقق لها مداخيل إضافية ويعطي صاحب العمل حماية من خلال الترخيص.

٢٠ ألفاً رسم المفاضلة و٢٥ ألفاً كشف العلامات ونصف مليون قسط أطروحة الدكتوراه

للمرة الثانية في أقل من عام.. الجامعة الافتراضية ترفع الرسوم والأقساط بين ٥٠ بالمئة و١٠٠ بالمئة

قاروط لـ«الوطن»: لم تنعكس الزيادة السابقة على الخدمات وإن استمرت الحال فسنلجأ إلى مجلس التعليم العالي

فادي بك الشريف

لحقت الجامعة الافتراضية السورية بركب وزارة التعليم العالي وقررت رفع أجور الخدمات المقدمة من خلالها للطلبة المستجدين والقدامى في مختلف البرامج لمرحلتي الإجازة والدراسات العليا، علماً أن آخر تعديل على الأقساط كان خلال الشهر الخامس من العام الماضي وذلك بعد مرور ٧ سنوات لم تعدل فيه الجامعة رسومها وأقساطها.

هذا وأحدثت الجامعة تعديلاً على رسومها ليصبح دفعها واجباً بشكل فصلي بدلاً من كل عام دراسي، من دون أن يشمل رفع التكاليف، الأقساط بالنسبة للطلبة المسجلين خلال السنوات القادمة (القدامى) لكن تم تطبيقه اعتباراً من العام الدراسي للمستجدين المسجلين ضمن مفاضلة الجامعة الصادرة مؤخراً إضافة إلى مفاضلاتها القادمة لهذا العام وأولها مطلع شهر نيسان القادم.

وبموجب القرار الصادر عن مجلس الأمناء، فيما يخص مرحلة الإجازة، تم رفع أجور المفاضلة لجميع البرامج إلى ٢٠ ألف ليرة، وكلفة تغيير الرغبة في المفاضلة إلى ١٠ آلاف ليرة لجميع البرامج، وأجور توصيف المقررات ١٠ آلاف ليرة، وأجور إنهاء مستويات اللغة الإنكليزية ١٠ آلاف، وأجور التقويم السنوي ١٠ آلاف ليرة.

كما تم رفع أجور البرنامج الامتحاني إلى ١٠ آلاف، وأجور إنهاء المواد ١٠ آلاف، وكذلك السعر لكل من كلفة الاعتراض على علامة الوظيفة (الامتحان) وأجور ترتيب التخرج. وحددت الجامعة أجور التسجيل بالنسبة للمعاهد التقانية ومرحلة الإجازة وبرامج الترقية بـ١٠ آلاف ليرة، وكذلك المبلغ بالنسبة للماجستير وديبلوم التأهيل التربوي، أما الدكتوراه فحدد القسط بـ٤٠ ألف ليرة.

وبلغت الأجور الفصلية للماجستير- دبلوم التأهيل التربوي ٢٠ ألف ليرة، وللدكتوراه ٤٠ ألف ليرة. وحددت الجامعة أجور شهادة التخرج لجميع البرامج بـ٣٠ ألف ليرة، ولبرامج الدكتوراه بـ٤٠ ألف ليرة، وأجور مصدقة التخرج للبدل الضائع لجميع البرامج بـ٢٥ ألف ليرة، وشهادة تخرج بدل الضائع بـ٤٠ ألف ليرة، وأجور كشف العلامات ٢٥ ألف ليرة، وبيان الوضع بـ٢٠ ألف ليرة، وأجور التسلسل الدراسي بـ٢٠ ألف ليرة.

كما تم رفع أجور إشعار التخرج ومدة الدراسة وإثبات الدوام إلى ٢٠ ألف ليرة لكل منهما، علماً أنه تم تحديد كلفة وثيقة خدمة العلم بـ٤ آلاف ليرة بعد أن كانت تقدم بشكل مجاني.

وفيما يخص الأقساط حددتها الجامعة بالنسبة للمعاهد التقانية والإجازة بـ٢٥ ألف ليرة لكل مادة، ودبلوم التأهيل التربوي بـ٣٥ ألف ليرة، وللماجستير إلى ٤٠ ألف ليرة، وللدكتوراه إلى ٥٠ ألف ليرة.

وحددت الجامعة كلفة رسالة الماجستير للدراسات العليا (برنامج ماجستير علوم الويب) بـ٣٥٠ ألف ليرة، وتمديد وقسط الأطروحة لبرنامج الدكتوراه بـ٥٠٠ ألف ليرة، وقسط المشروع للسنة التربيمية لبرنامج الدكتوراه بـ٥٠٠ ألف ليرة، أما مشروع التخرج للماجستير التأهيل والتخصص لجميع البرامج بـ١٥٠ ألف ليرة.

هذا ويتم حسم نسبة ٢٠ بالمئة من الأقساط الدراسية لأعضاء نقابة المعلمين وأبنائهم، ولا يشمل هذا الحسم الرسوم والتكاليف الامتحانية، ويتم حسم نسبة ٥٠ بالمئة للعسكريين سواء كانوا عاملين أم في الخدمة الإلزامية أو الاحتياطية في الجيش والقوات المسلحة، كما حدد تكليف الاختبارات بالنسبة للطلاب في مراكز النفاذ بالخارج بالقطع الأجنبي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس فرع الاتحاد الوطني لطلبة سورية محمد قاروط أن نسبة الزيادة تراوحت بين الـ٥٠ بالمئة والـ١٠٠ بالمئة، منوهاً بأنه من الضروري أن تنعكس الزيادة على نوعية الخدمات المقدمة للطلاب على صعيد بطاقة الطالب الجامعي ومراكز النفاذ، وفي حال لم ينعكس ذلك بالشكل المطلوب سنلجأ إلى مجلس التعليم العالي عبر المكتب التنفيذي للاتحاد.

وأضاف قاروط: لم تنعكس الزيادة السابقة على الأقساط والرسوم العام الماضي على نوعية الخدمات المقدمة، بحيث لم نلحظ وجود تحسن ملموس ونوعي يمكن الحديث عنه، بما ينعكس إيجاباً على الطلبة المتقدمين للجامعة وخاصة بما يشمل معالجة المشاكل التقنية الناتجة عن الضغط على الموقع، والتأخر في إصدار بعض الأوراق المطلوبة التي يكون النقص في الموظفين أحد أسبابها، إضافة إلى غير ذلك من الإجراءات الممكن اتخاذها.

> وثيقة خدمة العلم بـ٤ آلاف ليرة بعد أن كانت مجاناً

«وسيم» بلا عمال و«الدبس» بنسبة تنفيذ ١٦ بالمئة فقط و«الشرق» رابحة وبلا ديون

محمود الصالح

كشف تقرير نقابة عمال الغزل والنسيج في دمشق عن تراجع كبير في عدد العاملين في شركة «وسيم» للألبسة الجاهزة، وخاصة المهنيين وبشكل متزايد بسبب النزيف المستمر في القوى العاملة نتيجة التقاعد وعدم تعويض الفاقد في اليد العاملة الخبيرة، إذ إن احتياج الشركة من العمال ١٢٨٠ عاملاً من مختلف الاختصاصات، ويتوافر منهم بشكل فعلي ٢٧٨ عاملاً وعاملة، وبذلك يكون هناك نقص ١٠٠٢ عامل وعاملة في جميع الاختصاصات.

وبين التقرير الذي ناقشه مؤتمر النقابة في مؤتمرها السنوي أن هناك عدداً من المشاغل المحدثة في عدد من المحافظات تم تأمين مهنية لها بلغ عددهم ١٠٨٣ عاملاً أغلبهم من ذوي الشهداء ومن الجرحى.

وعن إنتاج الشركة لغاية تشرين الثاني الماضي فقد تم إنتاج ١,٣ مليون قطعة لباس من مختلف الأنواع قدرت قيمتها بأكثر من ١٠ مليارات ليرة سورية، وباعتها محلياً باستثناء مخزون من ٥٤ ألف قطعة من مختلف أنواع الألبسة ومنتجات الشركة.

رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج في دمشق نضال الزعبي بين خلال المؤتمر أن هناك معاناة كبيرة لدى أغلب الشركات تتمثل في قلة اليد العاملة الخبيرة، وقدم الآلات التي لم يتم تجديدها منذ سنوات بسبب الحصار، إضافة إلى انخفاض ساعات تزويد الشركات بالتيار الكهربائي، وقلة المواد الأولية بسبب تراجع إنتاج القطن بشكل كبير، نتيجة سرقته من المحتل الأميركي، وحرمان معاملنا من الأقطان الوطنية، ولفت إلى وجود معاناة وصعوبات موحدة بين جميع الشركات النسيجية، ومنها ارتفاع مستلزمات الإنتاج بشكل كبير، ما أثر على السيولة النقدية للشركات وخاصة أن أسعار الغزول تعادل ٧٠ بالمئة من قيمة المنتج وسوء نوعية الغزول الموردة إلى شركات القطاع العام.

وورد في التقرير الاقتصادي أن نسبة تنفيذ الشركة العربية المتحدة للصناعة «الدبس» كانت ١٦ بالمئة، وبلغت قيمة الإنتاج الفعلي أكثر من ٢٠ مليار ليرة، والمبيعات ٢٤,٦ مليار ليرة على حين كانت قيمة المخزون تصل إلى ٤,٨ مليارات ليرة سورية.

استطاعت شركة «الشرق» للألبسة الداخلية رغم نقص اليد العاملة وقلة المواد الأولية أن تنفذ خطتها الاستثمارية بنسبة ١٠٠ بالمئة، بينما زاد إنتاجها السنوي عما كان عليه قبل سنوات من ٥٠٠ ألف دزينة إلى ٦٠٠ ألف دزينة تقريباً.

وبين المدير العام مجد أحمد أنه تم خلال العام الماضي تأهيل جزئي لبعض الخطوط وتركيب آلات جديدة وإنتاج أصناف جديدة من الألبسة الداخلية تواكب السوق، والاستفادة القصوى من بقايا القماش المقصوصة بإنتاج ديارة أطفال وألبسة أطفال تحقق الاستفادة من القماش الناتج عن تفصيل الموديلات الرجالية والنسائية.

وعن حقيقة منافسة منتجات الشركة لمثيلاتها في السوق أكد المدير العام أن أغلب الألبسة الداخلية المطروحة في الأسواق يكون فيها البولستر أكثر من ٥٠ بالمئة، أما إنتاج «الشرق» فهو ١٠٠ بالمئة قطن وهو يقل عن سعر مثيله في النوعية والجودة بنسبة ٥٠ بالمئة وهناك إقبال كبير على منتجات الشركة، وتتبع الشركة كامل إنتاجها وهي رابحة، وكما نفى وجود أي ديون على الجهات التي تتعامل معها الشركة، وفي الوقت نفسه تقوم الشركة بتسديد قيمة ما تستجره من خيوط أولاً بأول إلى شركات النسيج، ما حقق استقراراً إنتاجياً في الشركة.

المدير العام للشركة الصناعية المتحدة «الخماسية» مصطفى هلال أوضح لـ«الوطن» أنه لم يتم خلال العام الماضي إنتاج أي كمية من القطن الطبي بسبب عدم توافر المادة الأولية، لكنه أكد توافر مخزون لدى الشركة من القطن الطبي يكفي حاجة القطر لأكثر من سنة ونصف السنة، وأضاف إن إنتاج الشركة كان من جميع المواد قد تجاوز ١٢,٦ مليار ليرة سورية وتم البيع بأكثر من ١١,٥ مليار ليرة منه.

مدير الصحة: مكسب طبي للمواطنين والعلاج مجاني

مساع لتحويل مركز «اللؤلؤة» الطبي إلى مشفى حكومي في الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

لاقى قرار محافظة الحسكة القاضي بتحديث واقع الخدمة الطبية في مركز «اللؤلؤة» الطبي المحدث «وسط مدينة الحسكة» وتحويله إلى مشفى حكومي، بعد خروج جميع المشافي الحكومية عن سيطرة الحكومة في مدينة الحسكة، ارتياحاً منقطع النظير لدى المواطنين في المدينة وريفها في ظل الظروف القاهرة التي اعترت الجانب الصحي لأسباب خارجة عن إرادة المؤسسة الطبية والقائمين عليها والذي فتح الباب واسعاً أمام التضخّم الواسع في ارتفاع كشوف العلاج الطبية في المشافي الخاصة، وبعد المحافظة المقطعة الأوصال عن المركز، ما أثقل كاهل المواطن أمام هذه المعضلة المزمنة وأرهقه بتكاليف ونفقات العلاج؟

كما أوجد القرار تفاهمات محلية بين مديرية الصحة والمؤسسات والمنظمات العاملة في الشأن الإغاثي والصحي وبإشراف ومتابعة من محافظ الحسكة ومجلس المحافظة، بعد الانتهاء من معظم القضايا الإجرائية على الورق فيما يخص طوابق البناء التي سيتم ضمها من المبنى التابعة ملكيته لنقابة المعلمين إلى مركز «اللؤلؤة» الطبي من أجل الإقلاع بتأهيله قريباً بعد وضع كامل النقاط العريضة للعمل الإداري والطبي ليكتمل تحويل المركز الطبي إلى مشفى حكومي لمعظم الاختصاصات العلاجية لاسيما خدمة العمليات الجراحية والعناية المركّزة وطب الأطفال.

وبيّنت مسؤولة قطاع الصحة في المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة، الدكتورة ديمة يوسف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن محافظ الحسكة سيقوم بدعوة معظم المنظمات والمؤسسات العاملة في الشأن الإغاثي والصحي بالمحافظة، وسيكون هناك اجتماع موسع لها برئاسته في بحر أيام الأسبوع الجاري، لدعم هذا المشروع وتأمين الخدمات الطبية والفنية اللازمة له بالشكل الأمثل، مشيرة إلى أن هناك جهوداً مكثّفة وتسارعاً حثيثاً في تفعيل هذا المشروع ودعمه بالسرعة القصوى، الذي من الممكن أن يتم الانتهاء منه بشكل نهائي خلال مدة أقصاها ستة أشهر، لافتة إلى أن المساعي الحكومية التشجيعية بالمحافظة، تطمح لأن تكون المدة أقل من ذلك، بموجب دعم المنظمات للمشروع الذي سيتم تقسيم العمل عليها من خلال ما يُقدّم كل منها في عملية إعادة تأهيل وصيانة البناء الإضافي اللازم للمشروع، ودعمه بالوسائل والأجهزة والتقنيات الطبية المطلوبة للعمل في عمليات التأهيل والتجهيز.

من جانبه أشار مدير صحة الحسكة الدكتور عيسى خلف، إلى أن هذا المشروع سيكون مكسباً طبياً خدمياً للمواطنين في مدينة الحسكة وريفها الجنوبي المترامي الأطراف، نتيجة للحاجة الملحة والشديدة اليوم، لتقديم العلاج المجاني للمواطنين بالمحافظة التي لا يوجد فيها سوى مشفى حكومي وحيد في الهيئة العامة لمشفى القامشلي الوطني، نتيجة لظروف الحرب التي أتت على البلاد وبوجود الاحتلال الأجنبي، ما أدى إلى خروج جميع المشافي الحكومية من يد مديرية الصحة، موضحاً أن تحديث المركز الطبي سيقوم على تقديم الخدمات الطبية للحالات الحرجة، لاسيما العمليات الجراحية والعناية المركزة للمرضى، في ضوء الاتفاق على استثمار طابقين آخرين إضافة إلى ما هو موجود من المبنى في خدمة المركز الطبي الآن، بعد تكاتف جميع الجهود للخروج فيه بأفضل صورة ممكنة، وبعد دراسة جميع الاحتياجات المطلوبة بحسب المواصفات الطبية القياسية الممكنة للمقر ومواصفات الأجهزة الطبية التي يجب أن تكون متوافرة بالمشفى، ليكون الطابق الأرضي مخصصاً للإدارة وللإسعاف مثلما هو عليه الآن، وطابق لقسم الداخلية والآخر للأطفال وكذلك الطابقان العلويان، الأول سيتم تقسيمه إلى قسمين، قسم للعمليات الجراحية والعناية المركّزة، وقسم للإنعاش بعد خروج المرضى من غرف العمليات، والطابق الأخير سيكون لتقديم الخدمات لأقسام المشفى من تعقيم وتنظيف وغرف للأطباء المقيمين بالمشفى.

وأضاف خلف بأنه سيتم إحداث محطة صغيرة أيضاً لتوليد الأوكسجين لزوم العمل الطبي وتأمينه بشكل دائم، وبناء مصعد خارجي خدمة لرواد المشفى من المرضى وسواهم، لافتاً إلى أن مديرية الصحة أخذت على عاتقها أن تكون جاهزة لتقديم جميع الطواقم الطبية ولمختلف الاختصاصات والطواقم المساعدة الفنية والتمريضية، بمجرد الانتهاء من المشروع ويصبح المشفى قيد الإنجاز عن طريق المؤسسات والمنظمات المعنية بإنجاز العمل الإداري والفني وعن طريق الجهات المانحة لها لإنجاز العمل وإشراف مباشر من محافظ الحسكة والمعنيين في مجلس المحافظة.